التنبيه والرد

على أهل الأهواء والبدع

للإمام الفقيه المحدث الثقة

أبى الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطى الشافعى

المتوفى سنة ٣٧٧ هجرية

قدم له وعلق عليه

محمد زاهد بن الحسن الكوثرى

وكيل المشيخة الإسلامية فى الخلافة العثمانية سابقاً

١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م

يطلب من مكتبة المثنى ببغداد

ومكتبة المعارف ببيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن التنبيه، والرد على أهل الأهواء والبدع

ومؤلفه أبي الحسين محمد بن احمد الملطي الشافعي رحمه الله تعالى

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وآله وصحبه وكل من سار على نور هداه .

أما بعد : فإن هذا الكتاب من أقدم ما ألف فى شرح أحوال الفرق ، وقد حوى من الفرق ما لم يذكره باقى كتب الملل والنحل . وكنت ظفرت به سنة ١٣٤٣ هـ أثناء بحثى عن نوادر المخطوطات بظاهرية دمشق فنسخته لنفسى ، ونقلت كثيراً من فوائده فى مؤلفات نشرت تحت إشرافى ، ومن جملة ذلك ما نقلته عنه فى مقدمة « تبيين كذب المفترى فى الذب عن أبى الحسن الأشعرى » ص ١٠ ، للحافظ ابن عساكر المطبوع سنة ١٣٤٨ هـ حيث يقول فى سبب تلقيب المعتزلة : « وهم سموا أنفسهم معتزلة ، وذلك عندما بايع الحسن بن على عليه السلام معاوية وسلم إليه الأمر . اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس — وكانوا من أصحاب على — ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة ، فسموا بذلك معتزلة ، اهـ » .

ويظهر من ذلك أن هذا لقب اختاروه لأنفسهم فسايرهم الناس فى هذا التلقيب مع أن المشهور فى سبب تلقيبهم كونهم يقولون بالمنزلة بين المنزلتين ، أو اعتزالهم مجلس « الحسن البصرى » ، وما فى هذا الكتاب فى سبب التلقيب

أقرب وأقعد فى المعنى ، مع كونه من أقدم الروايات ، على بعد المؤلف من التحيز لهم[1] .

وقد رتب المؤلف كتابه على أربعة أجزاء ، ونسخة الظاهرية تبتدىء من الجزء الثالث ، ويظهر من إحالات المؤلف فى القسم الموجود أن معظم بحوث الجزئين الأول والثانى عن فرق اليهود والنصارى وما إلى ذلك ، ولم نجد هذين الجزئين فى فهارس الخزانات ، مع بحث مديد الأمد ، ويكفى القسم الموجود منه فى بيان الفرق .

والكتاب تجده يذكر كثيراً من الفرق التى لم يذكرها عبد القاهر البغدادى ومن سار سيره ، وينفرد بأنباء عنهم ، ثم تراه يذكر كثيرا من الفرق بأسماء على خلاف أسماء ذكرهم بها باقى أصحاب كتب الفرق تبعاً لمصادره التى ليست بمتناول أيدينا فى زمننا هذا . كما فعل فى اسم الشحام المعتزلى ، وفى أسماء رؤساء الصفرية ، والأزارقة ، والإباضية ، والصلتية من الخوارج ، واستعراض مثل هذا الاختلاف مما يهم الباحث المستقصى ، ليتبين عنده من هو الغالط ومن هو المصيب ؛ ثم توسعه فى تراجم بعض زعماء المعتزلة مما لم نره فى كتاب سواه ، وكلامه فى فرق الزنادقة ، وأصناف الروحانيين منهم ، وطوائف الروافض والخوارج ، مما يسترعى الأنظار .

وقد ابتدأ المؤلف بذكر ما قاسى المسلمون فى صدر الدعوة إرهافاً للعزمات فى

---

(١) وكون القول بالمنزلة بين المنزلتين سبب التلقيب غير واضح كما أن صلة واصل زعيم للمعتزلة بأبى هاشم عبدالله بن محمد ابن الحنفية وانتماءهم إليه قبل صلتهم بالحسن البصرى ، وهذا يخدش أن يجعل الثانى سبباً للتقليب على أن المطرود من المجلس لا يصح عده معتزلا والله أعلم (ز) .

فى هذا السبيل ، ثم شرح أصول السنة لكن بسند لا يعول عليه كما يظهر مما سيأتى ، ثم أخذ يشرح أحوال ثمانى عشرة فرقة من الروافض ، وعنونهم بالإمامية فلعله أراد بها كل من رأى من الشيعة فى الإمامة ، فشملت الاثنى عشرية وغيرها من الشيعة فى مصطلحه ، ولا مشاحة فى الاصطلاح ، لكن عنوان الروافض لا يشمل إلا بعض شذوذ من الزيدية كما هو معروف ، فيكون جعل العنوان بحيث يشمل جميع الزيدية غير مستقيم .

وقد ذكر المؤلف أربع فرق للزيدية وجعل الفرقة الرابعة منهم معتزلة بغداد ، واستطرد هكذا إلى ذكر المعتزلة فشرح الأصول الخمسة المعتبرة عندهم ، وترجم لكثير من شيوخهم بتوسع لا يوجد فى غير هذا الكتاب — فيما نعلم — وأفاض فى بيان وجوه الخلاف بين معتزلة البصرة ومعتزلة بغداد ، حتى ذكر عشرين فرقة من المعتزلة ، ثم ذكر المرجئة من غير خوض فى فروع هذه الطائفة ، ثم ذكر الخوارج وبين بعض فرقها ؛ ثم ذكر متشابه القرآن وما يتحكك به بعض أهل الزيغ من الآيات فأجاد الجواب عن تشكيكاتهم .

وبحوثه فى آيات يتذرع بها أهل الزيغ فى زعم وجود تناقض بينها وأجوبته عن تلك المزاعم جديرتان بالاهتمام ؛ وحججه فى البحوث الكلامية نيرة المعالم غالباً إلا أنه كثير الاتباع لنصوص كتاب « الاستقامة » لأبى عاصم خشيش[1] بن أصرم النسائى من شيوخ أبى داود وابنه والعسال . كما أنه كثير المسايرة لمقاتل بن سليمان البلخى فى تفسير الآيات فيبعدانه عن الجادة .

وخشيش ممن سطع نجمه بعد رفع المحنة فى فتنة القول بخلق القرآن عند تقريب

(١) توفى بمصر سنة ٢٥٤ هـ فيما جزم به الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقى ، مع أن الذهبى يجعل وفاته سنة ٢٥٣ هـ (ز) .

المتوكل العباسي النقلة . وهو يعد عندهم ثقة فى الرواية . لكنه متخبط فى مسائل الدراية . فيفوه بما ينبذه البرهان الصحيح غير ساكت عما لا يعنيه . فيكون كتابه من بابه كتاب « النقض » لعثمان بن سعيد الدارمى . وسنة عبد الله بن أحمد . وسنة الخلال . وتوحيد ابن خزيمة وما جرى مجراها . فلو وقف هؤلاء عند النصوص المستفيضة فى باب الصفات . ولم يعرجوا على مناكير الروايات ولم يحيدوا عن التنزيه بخزعبلات الجهلة الأغرار لما تورّطوا فيما لا قبل لهم به . ولا ورّطوا مشايعيهم فى جهالات متراكبة وظلمات متكاثفة ؛ والجهل بالله مما لا يعذر فيه المكلف فى دار الإسلام عند جمهور أهل الحق .

وقد شذ العز بن عبد السلام فى قواعد الأحكام ، وعذر من هو بمثابة العامى منهم إذا بدر منه شىء يؤذن ببعض جهل فى الصفات ؛ وكثرة من وقع فى تلك الورطة من النقلة المعروفين هى التى حملته على القول بهذا التساهل معهم . لكن البراهين ليست على تأييده . نسأل الله السلامة .

واعتماد المؤلف على مُقاتل بن سليمان فى التفسير أوقعه فى الانخداع ببعض آراء الحشوية كتفسير الاستواء بالاستقرار مع أن ذلك إنما يكون بعد اضطراب سابق . وجل إله العالمين عن الجسميات وأوصاف المحدثات .

وكان أبو عصمة نوح بن أبى مريم ربيب مقاتل هذا كما أن نعيم بن حماد الفارض كان ربيب نوح فتوارثوا بينهم مخازى الحشوية ؛ ومن ظن أن مقاتل ابن سليمان المفسر غير مقاتل بن سليمان المجسم القائل باللحم والدم فى كتب النحل يكون مصابا بالحول فيرى الواحد اثنين غالطاً غلطتين .

قال ابن حبان : « كان مقاتل يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذى يوافق كتبهم . وكان مشبهاً يشبه الرب سبحانه وتعالى بالمخلوقين وكان مع ذلك

يكذب فى الحديث . اه » . والـكلام فيه طويل الذيل فى « تهذيب التهذيب » وغيره . ولعل المؤلف اغتر بكلام الذين أثنو عليه فى التفسير ، لـكن الثناء الإجمالى عليه لا يفيد تصويب آرائه كلها ، بل كان مقاتل وجهم على طرفى نقيض : غلا مقاتل فى الإثبات حتى شبه ، وجهم غلا فى التنزيه حتى عطل ؛ ولذا يقول الإمام أبو حنيفة : إن هذا معطل وذاك مشبه ، وإن لهما رأيين خبيثين .

ثم ذكر المؤلف الجماعة وأسدى نصحاً فى الدين ، ثم سرد الفرق عوداً على بدء فذكر الزنادقة على خمس فرق : المعطلة ، والمانوية ، والمزدكية ، والعبـــدكية ، وصنوف الروحانيين . وذكر الجهمية : على ثمانى فرق ، والقدرية على سبع فرق ، والمرجئة على اثنتى عشرة فرقة ، والرافضة على خمس عشرة فرقة ، والخوارج على خمس وعشرين فرقة ، فمجموع تلك الفرق اثنتان وسبعون فرقة على بعض تخالف فى التعدادين السابق واللاحق .

ففى التعداد اللاحق تابع كتاب « الاستقامة » كما تابعه أيضاً فى الاهتمام بفرق الجهمية والرد عليهم مع إدماج كثير من المنزهة فيمن يسميهم جهمية اغتراراً بما يفعله الحشوية ، لـكن أغلب الروايات التى سردها للرد عليهم غير ثابتة الأسانيد ولا نيرة المعالم فى الدلالة ، فأجزاء من تفسير مقاتل لم تزل موجودة فى الخزانات ، وكتاب « الاستقامة » والرد على أهل الأهواء لخشيش بن أصرم من مرويات المحدِّث محمد بن محمد بن سليمان الرودانى المالـكى فى كتاب « صلة الخلف بموصول السلف » بروايته عن شيخه على الأجهورى ، عن النور القرافى ، عن قريش البصير عن ابن الجزى ، عن العز بن جماعة ، عن والده البدر ، عن اسماعيل بن أحمد ؛ ومكى بن مسلم بن علان كلاهما ، عن أبى طاهر السلفى ، عن محمد بن أحمد الرازى عن محمد بن الحسين النيسابورى ، عن الحسن بن رشيق الزاهد ، عن العباس بن

محمد المصرى ، عن خشيش بن أصرم المؤلف ، وسندى إليه فى « التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز » .

فعلم مما سبق أنه يتعين التبصر البالغ فى مرويات المؤلف عن مثل محمد بن عكاشة فى صدر الكتاب ، وعن مقاتل بن سليمان فى الأوسط ، وعن خشيش بن أصرم فى الأواخر ؛ لكلام أهل النقد فى ابن عكاشة ، ومقاتل ، وتهاتر آراء خشيش كما سبق . وهذا ما رأيت وجوب الإشارة إليه هنا حرصاً على معتقد أهل الحق .

ترجمة المؤلف ، وشيوخه ، وأقوال المؤرخين فيه ووفاته :

وأما المؤلف فترجمته مستوفاة فى تاريخ « دمشق » لابن عساكر ، و «طبقات الشافعية » للتاج بن السبكى ، و « طبقات القراء » للشمس بن الجزرى .

قال ابن عساكر : هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين الملطى المقرىء سمع باطرابلس خيثمة بن سليمان ، وأبا عمير عدى بن عبد الباقى الأذنى ، وبحلب أحمد بن مسعود الوزان ، ومحمد بن بركة برداغِش (الحافظ) ، وأبا الطيب على بن محمد ابن أيوب بن حجر بن أبى سليمان الصورى ، وعبيد بن محمد بن يعقوب الأنصارى بحران ، وأبا بكر محمد بن الحسين الخزاعى ، وأبا محمد عبيد الله بن الحسين الصابونى القاضى بأنطاكية ، وأبا بكر محمد بن إسحاق بن فروخ بربض الرافقة[1] ، وبشر ابن سعيد بن قلويه الرقى .

وروى عنه : أبو القاسم عمر بن أحمد الواسطى (الخطيب) ، وأبو بكر محمد ابن داود بن مصلح العسقلانى ، وأبو محمد اسماعيل بن رجاء العسقلانى ، وعبيد ابن سلمة بن حزم المكتب ، وأبو محمد عبد الله بن عمر بن العباس العدوى ، نزيل تنيس .

---

(١) بناها المنصور العباسى وهى تعرف اليوم بالرقة (ز) .

قال أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانى : سمعت إسماعيل بن رجاء يقول : كان أبو الحسين الملطى كثير العلم ، كثير التصنيف فى الفقه ، وكان يتفقه للشافعى ، وكان يقول الشعر ويسره ويعجب به . قال : وسمعت اسماعيل يقول : توفى أبو الحسين الملطى بعسقلان سنة ٣٧٧ هـ ، انتهى .

وروى ابن عساكر أحاديث فى فضل ليلة النصف من شعبان بطريق أبى القاسم عمر بن أحمد الواسطى عنه ، ومولده ملطية ، ووفاته فى عسقلان كما ترى .

وذكر التاج بن السبكى ملخص ما فى ابن عساكر ، ثم ساق حديثاً بطريق عمر بن أحمد الواسطى عنه .

وقال ابن الجزرى عن أبى الحسين الملطى : نزيل عسقلان ، فقيه مقرىء ، متقن ثقة أخذ القراءة عرضاً عن ابن مجاهد ، وابن الأنبارى ، وقرأ القراءة عنه عرضاً الحسن بن ملاعب الحلبي .

وله قصيدة عارض بها أبا مزاحم الخاقانى ، وأولها :

أقول لأهل اللب والفضل والحجر ... مقال مريد للثواب وللأجر
وأسأل ربى عفوه وعطاءه ... وطرد دواعى العجب عنى والكبر
وأدعوه خوفاً راغباً بتذلل ... ليغفر لى ما كان من سىء الأمر
وأسأله عوناً كما هو أهله ... أعوذ به من آفة القول والفخر

ثم قال : مات بعسقلان سنة ٣٧٧ هـ ، انتهى .

ولم يذكر المترجمون له نسبته إلى غير ملطية ، وعسقلان ، لكن الأصل المنقول عنه فيه نسبته طرائفياً أيضاً نسبةً إلى بيع الطرائف الخشبية .

وفى آخر الأصل المنقول عنه ما لفظه :

« قال محمد بن إبراهيم ين القاسم الحصرى البغراسى[1] سمعت أبا على محسن ابن عبد الله الرملى قال : حدثنى الشيخ الجليل أبو الحسين محمد بن أحمد الملطى الطرائفى العسقلانى » .

وبعد ذلك ما نصه :

« سمع جميع هذا الكتاب من أوله إلى آخره بقراءة يحيى بن الحسين بن يحيى البصرى المعروف بالبردعى ، على محمد بن إبراهيم بن القاسم الحصرى البغراسى : الحضر بن جعفر المصيصى غلام البلوطى ، والحضور : محمد بن عمران الحنبلى البغدادى ، وعلى بن سالم الأذرعى ، والخضر بن أحمد الدمشقى ، وسبيع بن على ابن على بن الحسن الدمشقى ، وسمع من موضع البلاغ محسن بن طاهر بن الحسن الدمشقى ، وخلف بن مسعود من أوله إلى آخره إلا الموضع بين البلاغين ، وأجاز لهما ما فاتهما من ذلك فى شهر ربيع الأول سنة أربع عشرة وأربعمائة فالحمد لله رب العالمين وصلى الله على النبى محمد وآله وسلم » .

وبعد ذلك ما لفظه :

« ونسخ هذا فسمع هذا الكتاب من أوله إلى باب ذكر المرجئة وفرقها ومذاهبها محمد بن خلف بن حزم بن ليون بن سوار بالجيدور بالحارة من خلف بن مسعود الأنصارى الأندلسى بمسجد أبى صالح[2] فى رجب سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة » .

---

(١) نسبة إلى بغراس : بفتح فسكون ، حصن منيع على يمين السائر من حلب إلى أنطاكية بلحف جبل اللكام فى الجبال المطلة على بلاد كانت بيد ابن ليون فى أيام ابن الاثير ـ راجع اللباب ، وقاموس المجد (ز) .

(٢) الذى تنسب اليه الصالحية بدمشق وهجرة الحنابلة اليها كانت سنة ٥٥١ هـ عند استيلاء الصليبيين على بيت المقدس (ز) .

وهنا انتهى ما فى الأصل من التسميعات . وقد بلغنى أن الكتاب نشر فى الآستانة قبل سنين بعناية بعض كبار المستشرقين بإرشاد عميدهم المستشرق الكبير الأستاذ الطائر الصيت « البروفسور لويس ماسينيون » الفرنسى ، لكننى لم أظفر بنسخة منه .

ثم عزم ناشره على نشره ، فراجعنى هو فى دوره ، واستعار منى نسختى من الكتاب ، وطلب منى أن أكْتب كلمة عن الكتاب ومؤلفه مع تعليق كليمات فى مواضع من الكتاب ففعلت نزولا عند رغبته داعياً لى وله بالتوفيق والتسديد وفقنا الله وإياه لما فيه رضاه ؟

القاهرة فى ١٠ شوال سنة ١٣٦٨ هـ　　　　محمد زاهد الكوثرى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وبعد :

فقد كان المسلمون فى عهد رسول الله ، أمة واحدة تلتف حول رسول الله ، تهتدى بهديه ، وتحرص على سنته ، تفهم القرآن ، فما أشكل عليها منه ترده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت الخلافة بعده أهم العوامل لظهور الفرق الإسلامية ، فقد كان على كرم الله وجهه ، يرى أنه أحق بالخلافة من أبى بكر وكان يؤيد علياً فى رأيه بعض المسلمين ، ولكن لم يطل أمد هذا الخلاف ، بل التأم الشمل ، واجتمعت الأمة حول أبى بكر وعمر من بعده ، وساعد على ذلك حرص أبى بكر وعمر على الحق والعدل والقدوة برسول الله والزهد فى متاع الحياة الدنيا ، ثم انشغال المسلمين بالجهاد والفتوح ، فلم يجد الناقمون ميداناً يصولون فيه ولا باباً منه يدخلون .

فلما صار الأمر إلى عثمان بن عفان بعد موت عمر ، التف حوله بنو أمية ، وصاروا يصرفون أمور الدولة ويحكمون متأثرين بالعصبية القبلية . مما أثار السخط على عثمان ، وأثار العداوة الكامنة بين بنى هاشم وبنى أمية ، وانتشر فى الأمصار من يحرض على عثمان ، ومن هؤلاء عبد الله بن سبأ رأس الفتنة ، وكان يهودياً أسلم وتعصب لعلى وذهب إلى مصر .

ومن أقواله : إنه كان لكل نبى وصى ، وعلى وصى محمد ، فمن أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ، ووثب على وصيه ؟

وانتهى الأمر بمقتل عثمان ، ومبايعة على بالخلافة ، وكان ذلك باباً للفتنة ولج منه الحاقدون على الإسلام ، والناقمون على الدعوة . . . وكان ممن خرج على عليّ طلحة والزبير ومعاوية ، طالبوا بدم عثمان والقصاص من قاتليه ، واتهموا علياً بممالأة قاتليه .

ووقع القتال بين عليّ وطلحة والزبير ، فى موقعة الجمل التى انتهت بقتلهما .

ثم التقى على ومعاوية فى موقعة صفين ، وكادت الدائرة تدور على معاوية فأوعز إلى جنوده برفع المصاحف على رءوس الرماح ، وطلب التحكيم إلى كتاب الله . وهنا اختلف أتباع على ، هل يقبلون التحكيم ، لأنهم يقاتلون لإعلاء كلمة الله وقد دعوا إليها ، أم لا يقبلون لأنها دعوة صادرة من قوم على باطل لا يريدون بها وجه الله ، وإنما هى خدعة حربية ؟ ، فلما قبل على التحكيم حقناً للدماء خالفه قوم من جنده ، أكثرهم من قبيلة تميم ورفضوا أن يحكم أحد فى كتاب الله ، ورأوا أن التحكيم خطأ لأن حكم الله واضح وأنهم لا شك على الحق ونادوا « لا حُكْمَ إلا لله » وأصبحت هذه الجملة شعاراً لهم .

وقد انضم إلى هذه الجماعة كثير من أصحاب على بعد فشل التحكيم ، وخرجوا من الكوفة وسكنوا قرية تسمى : « حروراء » وحينئذ سموا بالحرورية ، نسبة إلى هذه القرية ، وبالمحكِّمة . أى الذين يقولون لا حُكْمَ إلا لله ، وسموا أيضاً : الشراة ، لأنهم باعوا أنفسهم لله (ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله) هؤلاء هم الخوارج .

وقد حارب على الخوارج ، حتى دبروا قتله .

وقد ظل الخوارج قوة تهدد الدولة ، وإن كانوا قد اختلفوا فرقاً

وطوائف بلغت أكثر من عشرين فرقة ، من أشهرها الأزارقة أتباع نافع بن الأزرق ، وكان من أكبر فقهائهم ، وقد كفر جميع المسلمين ما عداهم ، لا يحل لأصحابه أن يجيبوهم إلى الصلاة ، ولا أن يزوجوا منهم ، ولا أن يأكلوا من ذبائحهم ، ودارهم دار حرب يحل قتل أطفالهم ونسائهم .

ومنهم النجدات أتباع نجدة بن عامر ، وكان يرى أن المخطىء بعد أن يجتهد معذور ، ومن أداه اجتهاده إلى استحلال حرام أو تحريم حلال فهو معذور .

ومنهم الإباضية نسبة إلى رئيسهم عبد الله بن إباض التميمى ، وهم لم يقسوا فى الحكم على مخالفيهم كما قسا الأزارقة ، بل قالوا : يحل التزوج منهم ولا يحل قتالهم وسبيهم فى السر غيلة ، ولا يجوز قتالهم إلا بعد الدعوة وإقامة الحجة . وقد ظهر ابن إباض فى النصف الثانى من القرن الأول للهجرة ، وكان أتباعه مسالمين فى أكثر أحوالهم .

ومنهم الصُّفْرية أتباع زياد بن الأصفر .

والخوارج وإن اختلفوا فيما بينهم فرقاً إلا أنهم كانوا يجتمعون على مبدأين :

الأول : يتعلق بنظريتهم فى الخلافة ، وهى أنها يجب أن تكون باختيار حر من المسلمين ، وإذا اختير الخليفة ، فليس من حقه أن يتنازل أو أن يُحَكِّم وليس يلزم أن يكون قرشياً ، بل يكون من غيرهم ولو كان عبداً حبشياً . وهم بهذا يخالفون الشيعة ، إذ أنهم يقولون بانحصار الخلافة فى بيت النبى : علىّ وآله ، كما يخالفون أهل السنة القائلين بأن الخلافة فى قريش .

الثانى : أن العمل جزء من الإيمان ، فمن اعتقد أن الله واحد وأن محمداً رسول الله ، ثم لم يعمل بفروض الدين وارتكب الكبائر فهو كافر .

من هذا يتبين لنا أن خلاف الخوارج فى مبدئه كان خلافاً سياسياً ، ثم امتزج بتعاليم دينية .

أما الشيعة ، فقد كان النواة الأولى فى نشأتها ، تلك الجماعة التى رأت بعد وفاة رسول الله ، أن علياً أحق بالخلافة ، لأن بيت النبى أولى الناس بأن يخلفوه ، وعلىّ أولى الناس من قرابة النبى ، لأنه أسبق الناس إسلاماً وزوج فاطمة بنت النبى صلى الله عليه وسلم ، وجهاده وعلمه وفضله لا ينكر . وهذه الفكرة لم تجد الجو الملائم لها إلا بعد عهد أبى بكر وعمر ، وانتهزها الحاقدون على الإسلام من اليهود والفرس الذين اعتنقوا الإسلام ، فدعوا بها وتعصبوا لها ، ومن هؤلاء : عبد الله بن سبأ اليهودى — وكانت فكرة التشيع تقوم على أساس : « هو أن الإمامة ليست من المصالح العامة التى تفوض إلى نظر الأمة ، ويتعين القائم بتعيينهم بل هى ركن الدين وقاعدة الإسلام ، ولا يجوز لنبى إغفالها ولا تفويضها إلى الأمة بل يجب عليه تعيين الإمام لهم ، ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر ، وأن علياً رضى الله عنه هو الذى عينه صلوات الله وسلامه عليه بنصوص ينقلونها ، ويؤولونها على مقتضى مذهبهم لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة ، بل أكثرها موضوع أو مطعون فى طريقه ، أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة » مقدمة ابن خلدون .

وبهذا نشأت فكرة الوصية ، ولقب على، بالوصى لأن النبى صلى الله عليه وسلم، أوصى لعلى بالخلافة، فكان وصى رسول الله فعلىّ ليس الإمام بطريق الانتخاب، بل بطريق النص ، وعلى أوصى لمن بعده ، وهكذا كل إمام وصى من قبله ، وقد أدى ذلك إلى القول بعصمة على ومن بعده ، فلا يجوز الخطأ عليهم .

ولم يكتف الشيعة بتفضيل علىّ على غيره ، ولم يقنعوا بأنه أفضل الخلق ، وأنه معصوم ، بل ألهوه .

فمنهم من قال : حل فى على جزء إلهى — ويقال إن أول من دعا إلى تأليه على

هو عبد الله سبأ ، وهو الذى قال بالرجعة ، وهى أن علياً يرجع بعد موته فقال — لما قتل على — : لو أتيتمونا بدماغه ألف مرة ، ما صدقنا موته .

ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلا كما ملئت جوراً . وقد كان كثير من مبادىء الشيعة المتطرفة من صنع زنادقة الفرس واليهود كالمانوية والمزدكية ، فهى ترجع إلى الفرس ، والقول بالحلول والرجعة فإنهما أصل فى اليهودية . وقد كان الشيعة فرقاً ومذاهب ، منهم الشيعة الزيدية والإمامية .

فأما الزيدية ، فمذهبهم أقرب مذاهب الشيعة إلى أهل السنة وأعدلها ، فزعيم الزيدية هو زيد بن حسن بن على بن الحسين ، كان يرى جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل ، وليست هناك إمامة بالنص ، ولم ينزل وحى يعين الأئمة ، بل كل فاطمى عالم زاهد شجاع كريم قادر على القتال فى سبيل الحق ، يخرج للمطالبة يصح أن يكون إماماً ، ولا يؤمنون بأن الإمام فيه جزء إلهى .

وأما الإمامية فأساس عقيدتهم حول الإمام ، فاعتقدوا أن محمداً صلى الله عليه وسلم نص على خلافة علىّ ، وقد اغتصبها أبو بكر وعمر ، وتبرءوا منهما .

وهم يقولون بعودة الإمام المنتظر . ومن فرق الإمامية : الاثنا عشرية ، والإسماعيلية وغيرها .

وقد كان للشيعة أثر كبير فى وضع الحديث واختلاقه ، فقد وضعوا أحاديث فى فضل على ، وفى المهدى المنتظر ، وفى كل ما يؤيد مذهبهم ، ووجهة نظرهم ، فأضلوا كثيراً من الناس .

وإذا كنا نعد الخوارج و الشيعة مذهبين سياسيين متطرفين ، فإنا نرى أنه ظهر هناك مذهباً ثالثاً : هو مذهب وسط محايد ، لم ير أصحابه أن يقحموا أنفسهم فى الخلاف ونأوا عن الفتن ، هو مذهب المرجئة ، وقد قدموا المدينة بعد المغازى بعد مقتل عثمان ، وكانوا خرجوا من المدينة وأمر الناس مؤتلف ، وقدموا إليها

والناس مختلفون : فبعضهم يقول عثمان قتل مظلوماً ، وبعضهم يقول كان على أولى بالحق ، كلهم ثقة ، وعندنا مصدق ، فلا نتبرأ منهما ولا نلعنهما ، ولا نشهد عليهما ، ونرجىء أمرها إلى الله حتى يكون هو الذى يحكم بينهما .

والسبب المباشر فى ظهور هذا الحزب السياسى هو اختلاف الأحزاب الأخرى فى الرأى ، والسبب البعيد هو الخلافة ، فلولا الخلافة ما ظهر خوارج ولا شيعة ولا مرجئة .

وسموا مرجئة لأنهم يرجئون أمر هؤلاء المختلفين الذين سفكوا الدماء إلى يوم القيامة .

ولكن هذا الحزب السياسى أقحم نفسه فى مسائل الدين ، وخلط الدين بالسياسة ، فبحثوا ما الإيمان ؟ وما الكفر ؟ ومن المؤمن ؟ ومن الكافر ؟ ورأوا أن المؤمن هو من عرف أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإن لم يأت بالفرائض ولم يكف عن الكبائر ، بل غلا بعض المرجئة ، فقال : إن الإيمان الاعتقاد بالقلب ، وإن أعلن الكفر بلسانه ، وعبد الأوثان أو لزم اليهودية فى دار الإسلام ، فهم يرون أن الإيمان الاعتقاد القلبى بالله ورسوله ، وليست الأعمال الظاهرة جزءاً من الإيمان .

بهذا يتبين لنا أن السياسة كان لها أثر كبير فى ظهور الخوارج والشيعة والمرجئة وغيرها

أما الاعتزال والقدرية والجبرية ، فيرجع ظهورها إلى فكرة فلسفية أو مسألة عقلية طالما خاض فيها الباحثون فى العصور السابقة ، والملل السابقة على الإسلام .

هل الإنسان حر الإرادة ، يعمل ما يشاء ويترك ما يشاء ؟ أليس الإنسان مسئولا عن عمله ؟ وهذه المسئولية تقتضى الحرية ؟ هل الإنسان مجبر على عمل

ما يعمل ؟ أليس الله قد أحاط بكل شيء علماً ، والإنسان لا يستطيع أن يعمل إلا وفق ما علم الله ؟

بمثل هذا التساؤل بدأت الفكرة التى نشأت عنها المذاهب الاعتقادية من الاعتزال والجبر ، وقد وردت فى القرآن آيات تشعر بالاختيار والمسئولية ، مثل قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) ، (ومن يكسب إثماً فإنما يكسبه على نفسه وكان الله غفوراً رحيماً) .

ووردت آيات تشعر بالجبر مثل : (فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة ، ختم الله على قلوبهم وسمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم) .

أخذ المسلمون يفكرون ، فظهر قوم يقولون بأن الإنسان حر الإرادة له قدرة على عمله وليس مسيراً ، ولهذا سموا بالقدرية ، وأول من تكلم فى ذلك سعيد الجهنى وغيلان الدمشقى ، وكان أكثر الخوض فى القدر بالبصرة والشام .

كما ظهرت طائفة أخرى تعارض هذا الرأى وتقول : إن الإنسان مجبور لا اختيار له ولا قدرة ، وإن الله قدر عليه أعمالا لابد أن تصدر منه ، فكما يجرى الماء ويسقط الحجر ويتحرك الهواء . فكذلك تصدر الأفعال عن الإنسان ، وأول من جهر بذلك جهم بن صفوان من أهل خراسان وأقام بالكوفة . ولهذا سميت هذه الطائفة بالجهمية ، وقال الجهمية أيضاً بنفى الصفات عن الله من سمع وبصر وكلام ، فلا يصح وصف الله بصفة توجد فى خلقه ، لأن ذلك يقتضى التشبيه . ولهذا قالوا القرآن مخلوق لأنه لا يتكلم .

وظهر بعد ذلك المعتزلة ، وكانوا يلقبون أحياناً بالقدرية ، لأنهم وافقوا القدرية فى قولهم إن للإنسان قدرة توجد الفعل منفردة مستقلة ، ولا يكون ذلك بقضاء وقدر . وكانوا يوافقون الجهمية ، فى نفى الصفات عن الله ، وأن الله لا يرى .

واختلف المؤرخون فى سبب تسميتهم بالمعتزلة فقيل : لقبوا بذلك لأن واصلا وعمر بن عبيد اعتزلا حلقة الحسن البصرى ، لأنهما اختلفا معه ، بعد أن رأيا أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر ، بل فى منزلة بين المنزلتين ، فسموا من أجل ذلك بالمعتزلة .

وقيل سموا معتزلة لأنهم اعتزلوا كل الأقوال السابقة التى ذهب إليها المرجئة والأزارقة فى مرتكب الكبيرة .

وقيل إن كلمة معتزلة أطلقت أول ما أطلقت على الذين اعتزلوا الفتنة بين على ومعاوية ، ثم أطلقت على الذين خالفوا المرجئة وغيرهم من الفرق .

والمعتزلة كان لهم أثر كبير فى الثقافة الإسلامية العقلية والفلسفية ، وكان من أهم مبادئهم أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر لكنه فاسق — وإن الله لا يخلق أفعال الناس ، وإنما هم الذين يخلقون أعمالهم ، وأنهم من أجل ذلك يثابون أو يعاقبون ، ولهذا يستحسن أن يوصف الله بالعدل — نفى الصفات عن الله : فالله عالم وقادر وسميع وبصير بذاته ، وليست هناك صفات زائدة على ذاته ، لأن ذلك يؤدى إلى التعدد والتشبيه ، وقد دعاهم إلى القول بذلك ماشاع فى عصرهم من ذهاب قوم إلى تجسيد الله وإثبات صفات له كصفات المخلوقين ، مثل مقاتل بن سليمان الذى عاصر واصل بن عطاء .

وقد تصدت لهذه الفرق جماعة من العلماء ، يقومون آراءها ويبسطون أقوالها وينتقدون الزائف منها .

وكان ممن تصدى لذلك ، عالم قوى الحجة عاش فى القرن الرابع الهجرى هو أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطى الشافعى ، فألف كتابه هذا للرد على أهل الأهواء والبدع ، وقد تتبع الفرق فرقة فرقة ، يزيف آراءها ويبين ضلالها

ويرد عليها و يناقشها بحجة قوية ، تدل على سعة علمه . وكان يعتمد فى كثير من مناقشاته على نصوص من كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم . ويؤخذ عليه أنه كان يركن إلى نصوص ويستشهد بنقول لم تثبت صحتها ولم يتأكد من صدق روايتها ، إلا أن ذلك لم ينقص من قيمة الكتاب ، التى تتمثل فى أنه يعطينا صورة صادقة عن الفرق المتعددة وآرائها ، ما لم يرد مثله فى كتاب آخر .

والله نسأل أن ينفع به ويجزى مؤلفه خير الجزاء ؟

الناشر